IRAQI Academic Scientific Journals

University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science (13) المجلد (1): P-P 7-16

UKJAES

University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science

ISSN 2222-2995
University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science

Hassan, Diaa Abd-Al Razaaq and Khalaf ,Alyaa Hussein. Bank loans and their role in influencing unemployment rates (an econometric study of the Iraqi economy). ***University of Kirkuk Journal for Administrative and Economic Science*** **(2023) 13 (1): 7-16.**

Bank loans and their role in influencing unemployment rates An econometric study of the Iraqi economy

Diaa Abd-Al Razaaq Hassan [1], A.p.dr. Alia Hussein Khalaf [2]

[1 , 2] *Diyala University \college of Administration and Economics, Diyala, Iraq*
diaarazaq@uodiyala.edu.iq, aliaeco@uodiyala.edu.iq

Abstract: The importance of the research is that the banking system occupies a privileged position in the economy, as it is a link between the units that own the funds and directs them to the units that are in need of those funds. Therefore, the more bank loans granted to the private sector to finance its investment operations, it works to reduce unemployment rates. The current research tries to answer the following question: Does the banking system in Iraq have a positive role in influencing unemployment rates through bank loans provided by banks to the private sector to finance its investment operations? It is represented by the study of the Iraqi economy, and through the standard model in which the Ardl model was used, and also the conversion of data to quarterly through the Eviews program. The research, through the standard model used, concluded that there is no relationship between bank loans and unemployment rates in Iraq, and this result is logical in the economy Iraqi because most of the bank loans go to the consumer and not the investment side, especially the loans of agricultural and industrial development institutions are granted loans for a specific productive activity, but they end with consumer spending and that most of the consumer goods are imported from outside the Iraqi economy and therefore have no impact on the development of projects and Then operate the manpower.

Keywords: banking system, bank loans, unemployment.

IRAQI Academic Scientific Journals

University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science (13) المجلد (1): P-P 7-16

القروض المصرفية ودورها في التأثير على معدلات البطالة (دراسة قياسية للاقتصاد العراقي)

م.م. ضياء عبدالرزاق حسن[١] ، أ.م.د.علياء حسين خلف [٢]

[٢،١] جامعة ديالى/ كلية الإدارة و الاقتصاد، ديالى، العراق

diaarazaq@uodiyala.edu.iq, aliaeco@uodiyala.edu.iq

المستخلص: تتمثل أهمية البحث بان الجهاز المصرفي يحتل مكانة متميزة في الاقتصاد اذ يكون حلقة وصل ما بين الوحدات التي تمتلك الأموال و توجيهها الى الوحدات التي تكون بحاجة لتلك الأموال و بالتالي فكلما زادت القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص لتمويل عملياته الاستثمارية تعمل على تقليل معدلات البطالة، بالتالي فإن البحث الحالي يحاول الإجابة على التساؤل التالي: هل ان الجهاز المصرفي في العراق له دوراً ايجابياً في التأثير على معدلات البطالة من خلال القروض المصرفية التي تقدمها المصارف للقطاع الخاص لتمويل عملياته الاستثمارية، أما الحدود الزمانية للبحث بالمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠ بواقع بيانات سنوية، أما الحدود المكانية فتتمثل بدراسة الاقتصاد العراقي، و من خلال النموذج القياسي الذي استخدم فيه نموذج Ardl وأيضاً تحويل البيانات ألى ربع سنوية من خلال برنامج Eviews توصل البحث من خلال النموذج القياسي المستخدم الى عدم وجود علاقة ما بين القروض المصرفية ومعدلات البطالة في العراق، وهذه النتيجة منطقية في الاقتصاد العراقي بسبب إن أغلب القروض المصرفية تذهب لجانب استهلاكي وليس استثماري وخاصة قروض مؤسسات التنمية الزراعية والصناعية تمنح قروض من أجل نشاط انتاجي معين ولكنها تنتهي بإنفاق استهلاكي وإن أغلب السلع الاستهلاكية مستوردة من خارج الاقتصاد العراقي، وبالتالي ينعدم أثرها على تنمية المشاريع ومن ثم تشغيل الأيدي العاملة.

الكلمات المفتاحية: الجهاز المصرفي، القروض المصرفية، البطالة.

Corresponding Author: E-mail: diaarazaq@uodiyala.edu.iq

١. المقدمة

يعد الجهاز المصرفي الوسيط المالي بين المودعين و المقترضين، اذ يقدم الجهاز المصرفي العديد من الخدمات المصرفية التي تسهم في نمو النشاط الاقتصادي، وبالتالي توظيف الأيدي العاملة، اذ يقوم بدور الوسيط المالي من خلال تعبئة المدخرات في البنوك، كما لا يقتصر دور الجهاز المصرفي على انه مجرد وسيط للتبادل بين المودعين والمقترضين بل يتسع دوره إلى تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، وذلك من خلال كونه أداة لتنفيذ السياسات النقدية في الاقتصاد بغرض المحافظة على الاقتصاد الكلي من أي صدمات داخلية أو خارجية تؤثر على الاستقرار الاقتصادي الكلي.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث بأن الجهاز المصرفي يحتل مكانة متميزة في الاقتصاد، إذ يكون حلقة وصل ما بين الوحدات التي تمتلك الأموال وتوجيهها إلى الوحدات التي تكون بحاجة لتلك الأموال، وبالتالي فكلما زادت القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص لتمويل عملياته الاستثمارية تعمل على تقليل معدلات البطالة من خلال تشغيل الايدي العاملة في المشاريع الإنتاجية.

مشكلة البحث:

إن الجهاز المصرفي في أي اقتصاد له دور كبير في عمليات التوظيف من خلال دعم القطاع الخاص الذي يكون بحاجة إلى الأموال لتمويل عملياته الاستثمارية، وبالتالي فإن البحث الحالي يحاول الإجابة على التساؤل الآتي: هل إن الجهاز المصرفي في العراق له دور في التأثير على معدلات البطالة من خلال القروض المصرفية التي تقدمها المصارف للقطاع الخاص لتمويل عملياته الاستثمارية.

هدف البحث:

الكشف عن العلاقة ما بين القروض المصرفية وأثرها على معدلات البطالة في العراق، ويكون ذلك من خلال انموذج قياسي وفق البيانات المتوفرة.

فرضية البحث:

ينطلق البحث الحالي من فرضية مفادها "إن الجهاز المصرفي في العراق له دور ايجابي في التأثير على معدلات البطالة من خلال الخدمات التي يقدمها للاقتصاد وتحديداً القروض المصرفية".

الحدود الزمانية والمكانية:

تتمثل الحدود الزمانية للبحث بالمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠ بواقع بيانات سنوية، أما الحدود المكانية فتتمثل بدراسة دور الجهاز المصرفي في التأثير على معدلات البطالة في الاقتصاد العراقي.

منهجية البحث:

من أجل الوصول إلى مشكلة وهدف الدراسة استخدم الباحث القياس والتحليل الاقتصادي للتحقق من دور القروض المصرفية في التأثير على معدلات البطالة في العراق.

هيكلية البحث:

من أجل التحقق من فرضية البحث، تم تقسيم البحث إلى أربعة مباحث، إذ تناول المبحث الأول الاطار النظري والمفاهيمي للجهاز المصرفي والقروض المصرفية، أما المبحث الثاني فاستعرض الإطار المفاهيمي لمعدلات البطالة واتجاهاتها، أما المبحث الثالث فاتجه إلى التعرف على الإطار النظري لدور الجهاز المصرفي في التأثير على معدلات البطالة، واستعرض المبحث الرابع صياغة انموذج قياسي لغرض توضيح الارتباط بين متغيرات الدراسة والتوصل إلى مدى التوافق مع فرضية الدراسة، وأخيراً توصلت الدراسة إلى عدة استنتاجات وعلى ضوئها قدمت عدة توصيات لغرض معالجة بعض نواحي الاقتصاد العراقي.

٢ الإطار النظري والمفاهيمي للجهاز المصرفي والقروض المصرفية

١. مفهوم الجهاز المصرفي:

كلمة مصرف **لغة**، كلمة مصرف تكتب بالفرنسية "Banque" وبالانكليزية "Bank" وأصل الكلمة إيطالي "Banco" وتعني مصطبة "Bank" التي يجلس فوقها الصراف لتحويل العملة، ثم تحول المعنى ليدل على المنضدة "Comptoir" التي تعد فوقها النقود، وأخيراً أصبحت تدل على المكان الذي تتواجد فيه تلك المنضدة ويتم فيه تبادل النقود، أما كلمة مصرف **اصطلاحا** هو مؤسسة تقبل الأموال (ودائع وادخارات) وتكون مدينة (خصوم)، و تقدم للغير فتصبح دائنة (أصول) فهي تقرض وتقترض وتقوم بالوساطة المالية المصرفية (وساطة نقدية) (خليل، ٢٠١١، ١٣).

وبذلك يعرف المصرف بأنه الجهاز الذي يتكون من مجموعة من الوسطاء الماليين والذي تم من خلاله تدفق الأموال السائلة والمدخرات نحو القروض والاستثمارات والتي تمثل الأساس الائتماني للاقتصاد القومي ويعمل في إطار عدد من السياسات والتوجيهات التي يتولاها البنك المركزي والتنسيق مع السياسات الاقتصادية الأخرى (نافع، ٢٠٢٠، ٣٦-٣٧).

وتحتل المصارف مكان الصدارة في القطاع المالي ولاسيما فيما يتعلق بعمليات الوساطة المالية، إذ أن مهمتها الأساسية هي التوسط بين المودعين والمقترضين، إذ تقبل الودائع من المودعين وتستخدمها في منح القروض للمقترضين، وتختص بمنح القروض القصيرة والمتوسطة الأجل، وتمتاز المصارف التجارية بأنها مؤسسات مالية هدفها تحقيق الأرباح لمالكيها، وهي بهذا تختلف عن البنوك المركزية، إذ تهدف الأخيرة إلى تحقيق المصلحة العامة للمجتمع، وتعد المصارف التجارية من أكثر أنواع البنوك انتشاراً ولها تأثيراً بالغاً على النشاط الاقتصادي من خلال عملية خلق الائتمان. وهنا يكمن السبب من وراء رقابة وإشراف البنوك المركزية على نشاط المصارف التجارية (سيماء محسن علاوي العبيدي، ٢٠١٠، ٢٢-٢٣).

٢. أهداف الجهاز المصرفي:

جاء ظهور البنوك نتيجة لتطور العلاقات الاقتصادية، وفي كل مرحلة من هذا التطور زادت حاجة الناس إلى مثل هذه المؤسسات نظراً للوظائف التي تقوم بها، وبسبب الوظائف العديدة وحاجة الاقتصاد الملحة للبنوك ظهرت بنوك متخصصة تخصص كلها منها في وظائف معينة مثل البنك الزراعي، البنك الصناعي، وبنك الإسكان، وكذلك البنوك التجارية وتكون استثماراتها غير متخصصة في قطاع معين والبنك المركزي هو الجهاز المسؤول عن إدارة عمل المصارف من أجل خدمة النظام الاقتصادي، وبالتالي شكل الجهاز مصرفي على رأسه البنك المركزي وقاعدته البنوك التجارية، فضلاً عن البنوك المتخصصة، أما عن أهداف الجهاز المصرفي فالبنك المركزي هدفه سلامة النظام المالي والاستقرار النقدي، ومن ثم تحقيق معدلات نمو اقتصادي، أما أهداف البنوك التجارية فهي تهدف بالأساس إلى تحقيق الأرباح، فضلاً عن أهداف أخرى تضمن سلامة واستقرار البنوك التجارية متمثلة بتوفير

السيولة والأمان والحصص في السوق والانتشار الجغرافي، أما البنوك المتخصصة فهي تهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية على المستوى القومي، لذلك تدعمها الحكومات مالياً من أجل تحقيق عملية التنمية الاقتصادية (نافع، ٢٠٢٠، ٤٣-٤٥).

٣. مفهوم القروض المصرفية:

يعرف الائتمان النقدي على انه (عملية تزويد الافراد والمنشأة والمؤسسات بالأموال على أن يتعهد المدين بتسديد هذه الأموال مع الفوائد في تواريخ محددة)، كما تم تعريفه على انه الثقة التي يوليها المصرف إلى زبائنه بتقديم مبلغ من المال للاستخدام في مجال محدد في فترة معينة ويتم التسديد خلال المدة المتفق عليها. (محمد وجواد، ٢٠٢٠، ٢٠٥).

ويمكن تصنيف القروض المصرفية إلى عدة أنواع وفقاً لأجل القرض أو الغرض من القرض أو ضمان القرض، ومن أهم هذه التصنيفات ما يلي: (الهاشمي، ٢٠١٠، ١٠٢)

أ- القروض حسب المدة:

- قروض قصيرة الأجل: وهي في الغالب أقل من عام.
- قروض متوسطة الأجل: و أجلها يتراوح من سنة إلى خمسة سنوات.
- قروض طويلة الأجل: يزيد أجلها عن الخمس سنوات.

ب-القروض حسب الغرض:

- قروض إنتاجية: لتمويل الطاقات الإنتاجية ومشروعات التنمية الاقتصادية.
- قروض تجارية: لتمويل المؤسسات التجارية وتفعيل النشاط التجاري.
- قروض استهلاكية: وتمنح لغرض الحصول على السلع والخدمات.

ت-القروض حسب الضمانات:

- قروض بضمانات عينية مثل (البضائع، والأوراق المالية، والعقارات، والمحاصيل الزراعية، ومواد عينية أخرى) أو بضمانات شخصية مثل سمعة ومكانة المقترض في السوق وغيرها من الضمانات الأخرى.
- قروض غير مضمونة، وهي قروض تمنحها المصارف العامة التابعة للدولة فقط، وفي أوقات معينة و تحت ظروف خاصة.

٣ إطار نظري للبطالة

١. مفهوم البطالة:

تتمثل البطالة في وجود أشخاص قادرين على العمل وراغبين فيه بمستوى الأجر السائد وباحثين عنه ولا يجدون فرصة عمل خلال فترة زمنية معينة، وتعد البطالة أحد الظواهر الاجتماعية المرتبطة بالاقتصادات المختلفة، إذ لا يكاد يخلو أي اقتصاد من البطالة، إذ يصعب أن يصل الاقتصاد إلى حالة التوظف الكامل، ويحسب معدل البطالة بالنسبة بين عدد العمال العاطلين إلى العدد الكلي للعمال المشاركين في قوة العمل خلال فترة زمنية معينة، أي إن: (شهاب، ٢٠٢٠، ٣٣٩)

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين}}{\text{قوة العمل}} \times ١٠٠\%$$

وتشمل قوة العمل جميع الأفراد في سن العمل من العمر ١٥–٦٠ سنة، فضلاً عن من هم دون سن العمل ويعملون ومن هم فوق سن العمل ومازالوا قادرين وراغبين في العمل.

وتعد البطالة من أهم المشكلات التي عانت منها غالبية المجتمعات المعاصرة على اختلاف أنظمتها الاجتماعية والاقتصادية، فتظهر هذه المشكلة في الدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، وقد بدأ ظهور مشكلة البطالة عالمياً مع الثورة الصناعية وتزايدت في بعض المجتمعات حسب التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي طرأت عليها، إذ بدأت أغلب الدول تعاني من مشكلة البطالة في السنوات الأخيرة بمعدلاتها المرتفعة، ومشكلة البطالة ترجع في الواقع إلى العديد من المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد العالمي (عامر، ٢٠١٥، ١٣).

٢. أبعاد البطالة الاقتصادية:

تعد البطالة تبديد للموارد البشرية، فضلاً عن انها عباء إضافية على الأسرة والمجتمع، كما أنها تعمل على تعطيل لطاقة يمكن أن تسهم في الإنتاج والتنمية، وتتمثل أبعاد البطالة الاقتصادية بأن الفرد العاطل بعد تعليمه ورعايته وما تحملته الدول من تكاليف أمام خيارين، إما أن يعمل في عمل لا يتناسب معه أم يبقى عاطلاً عن العمل، وفي كلتا الحالتين يكون هدراً للاقتصاد القومي لأن الدولة لم تحصل على تغذية عكسية لما انفقته على الفرد، لاسيما أن البطالة المقنعة أصبحت من سمات الدول المتخلفة اقتصادياً لأن هذا

النوع من البطالة يؤدي إلى تقليل الإنتاجية وعدم الانضباط في العمل، مثلاً قراءة المجلات أثناء العمل أو ارتفاع معدل الغياب وغير ذلك من المظاهر السلبية (عامر، ٢٠١٥، ٣٣).

٣. أنواع البطالة:

هنالك عدة أنواع للبطالة وأهمها ما يأتي: (شهاب، ٢٠٢٠، ٣٤١، ٣٤٣)

أ. **البطالة المقنعة:** وتعني وجود عمالة زائدة عن حاجة النشاط الاقتصادي مما يؤدي إلى أن تصبح الإنتاجية الحدية للعمالة الزائدة مساوية للصفر، وتنتشر البطالة المقنعة في الدول النامية، وذلك بسبب الزيادة السكانية السريعة والانخفاض الكبير في التراكم الرأسمالي ووجود خلل في الجهاز الإنتاجي وتنشر تلك في القطاع الزراعي وفي القطاع الحكومي وقطاع الخدمات بسبب العوامل الاجتماعية والسياسية، فكثيراً ما تلتزم الحكومات في الدول النامية بتعيين خريجي المعاهد والجامعات والمسرحين من القوات الحكومية في الوقت الذي تعلم فيه ان مؤهلاتهم لا تتناسب مع متطلبات سوق العمل.

ب. **البطالة الموسمية:** يمكن إرجاع البطالة الموسمية إلى طبيعة النشاط الاقتصادي الذي يتسم بالموسمية وتذبذب احتياجاته من العمالة من موسم إلى آخر، وتنتشر تلك البطالة في قطاعي السياحة والزراعة ومصانع القرطاسية.

ت. **البطالة الدورية:** وتنتشر هذه البطالة في الدول الرأسمالية المتقدمة نتيجة الدورات الاقتصادية التي تتعرض لها اقتصاديات تلك الدول وخاصة عندما تمر الدورة بفترات الركود والكساد.

ث. **البطالة الفنية:** يظهر هذا النوع من البطالة في الدول النامية والمتقدمة كنتيجة للتقدم الفني الذي يترتب عليه إحلال الآلات والمعدات الإنتاجية الحديثة مكان الآلات القديمة، مما يؤدي إلى الاستغناء عن عدد من القوة العاملة لأن الآلات الحديثة تحتاج عدد أقل من العمل، والبطالة الفنية في الدول النامية أكثر لأن الأيدي العاملة في تلك الدول لا يمكنها من العمل على تلك الآلات الحديثة ما يتطلب تدريبها وتأهيلهم لاستيعاب الفنون الإنتاجية الحديثة.

ج. **البطالة الاختيارية:** وفي ظل هذا النوع من البطالة يرغب الأفراد في ترك وظائفهم الحالية للتفرغ من أجل البحث عن فرص عمل أفضل ذات دخول أعلى وأكثر ملائمة للقدرات والطموحات وهي الحالة التي يتعطل بها الفرد بإرادته ما لتفضيله للفراغ مع وجود مصدر للدخل والاعاشة أو لأنه يبحث عن فرصة عمل أفضل (عامر، ٢٠١٥، ٢٦).

ح. **البطالة الاجبارية:** وهي حالة البطالة التي يجبر فيها الراغبون بالعمل والقادرون عليه في ظل مستوى الأجور السائدة والباحثون عنه ولكن دون جدوى والتي يتعطل فيها العاملون بشكل قهري (عامر، ٢٠١٥، ٢٥).

٤ إطار نظري لدور المصارف من خلال القروض في التأثير على معدلات البطالة

إن المصارف تؤدي وظيفة حيوية ومهمة في الاقتصاد وهي الوساطة المالية أي تكون وسيطاً بين الوحدات التي تمتلك الأموال وبين الوحدات التي تكون بحاجة لهذه الأموال أي إنها تقبل الودائع وتوجيهها إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة في الاقتصاد وبشكل أكثر وضوحاً توجيه الادخارات نحو الاستثمارات، وبالتالي تحفيز الاستثمار الحقيقي من خلال تقديم القروض إلى الأفراد والفلاحيين والمشاريع كافة وبكلفة مالية معتدلة، وعلى ضوء ذلك يبرز تأثيرها على عمليات التوظيف في الاقتصاد من خلال منحها القروض للقطاع الحقيقي أو تمويل المشاريع الاستثمارية، وبالتالي فإن هذه المشاريع تحتاج إلى أيدي عاملة لانجاز العمليات الانتاجية (حمدان، ٢٠٠٩، ٧-٨).

إن البطالة إن وجدت في اقتصادات الدول فهذا يعود إلى قصور الطلب الكلي، لذلك يجب استخدام سياسة مالية أو نقدية توسعية لزيادة الطلب الكلي وبذلك يزيد الدخل والعمالة، وإذا انخفضت الضرائب مثلاً فإن الاستهلاك سيرتفع و بذلك يزيد الطلب الكلي (ابد جمان، ١٩٩٩، ٣١٣).

وعلى ضوء ما سبق، فإن القروض المصرفية تعد أحد أدوات السياسة النقدية في التأثير على الطلب الكلي، فعندما يلجأ البنك المركزي الى سياسة نقدية معينة مثلاً تخفيض الفوائد على القروض فإن ذلك يعمل على زيادة القروض الممنوحة، وبالتالي زيادة الطلب الكلي ومن ثم زيادة الدخل والعمالة وبالتالي تقليل معدلات البطالة.

٥ القياس والتحليل الاقتصادي للعلاقة بين القروض المصرفية ومعدلات البطالة.

١. البيانات الاصلية المستخدمة في التحليل القياسي:

جدول ١: اتجاهات القروض المصرفية والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ونسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية، مليون دينار)

السنة	البطالة%*	اجمالي الائتمان المقدم للقطاع الخاص (مليون دينار)**	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (٢٠٠٧ = ١٠٠) (مليون دينار) **	نسبة الائتمان المقدم الى القطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (٢٠٠٧ = ١٠٠) (مليون دينار) ***
٢٠٠٤	26.8	620,267	101,845,262	0.609028823
٢٠٠٥	17.9	950,287	103,551,403	0.609028823
٢٠٠٦	17.5	1,881,014	109,389,941	0.91769592
٢٠٠٧	11.7	2,387,433	111,455,813	1.719549332
٢٠٠٨	15.3	3,978,301	120,626,517	2.142044399
٢٠٠٩	14	4,646,221	124,702,075	3.298031891
٢٠١٠	12	8,527,131	132,687,029	3.725857008
٢٠١١	11	20,860,366	142,700,217	6.426499308
٢٠١٢	11.9	28,122,743	162,587,533	14.61831414
٢٠١٣	12.1	32,257,136	174,990,175	17.29698611
٢٠١٤	10.6	32,927,872	178,951,407	18.43368406
٢٠١٥	13.18	32,220,464	183,616,252	18.40045438
٢٠١٦	10.8	31,119,752	208,932,110	17.54771903
٢٠١٧	10.9	29,530,500	205,130,067	14.89467177
٢٠١٨	13.8	29,232,374	210,532,887	14.39598808
٢٠١٩	13.65	30,023,945	222,141,230	13.88494426
٢٠٢٠	13.77	34,871,871	196,985,514	13.51570125

المصدر:

* جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مسوحات التشغيل (٢٠٠٣-٢٠٠٨) صفحات متفرقة ومسح رصد و تقويم أحوال المعيشة ٢٠١٨.

**البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي، https://cbiraq.org/، ٢٠٢٢/٣/٥.

***من عمل الباحث بالاعتماد على المعادلة التالية $\frac{\text{الائتمان المقدم القطاع الخاص}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}} \times ١٠٠\%$ وبالاعتماد على (أبو نايلة، ٢٠١٤، ٢٠).

٢. بناء النموذج:

لغرض قياس أثر القروض المصرفية على معدلات البطالة، سيتكون لدينا النموذج الآتي:

$$\text{Unemployment} = f\frac{Ratio\ of\ bank\ loan}{Gdp} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 1$$

إذ:

(x)Ratio of Bank loan-to-GDP: و تمثل نسبة القروض المصرفية الى الناتج المحلي الإجمالي و بواقع بيانات ربع سنوية تم تحويلها من خلال برنامج Eviews.

(y) Unemployment: تمثل معدلات البطالة خلال مدة البحث و تم تحويلها الى ربع سنوية من خلال برنامج Eviews.

٣. اختبار جذر الوحدة (Unit root test):

يعد اختبار جذر الوحدة من الاختبارات الأساسية والأولية لغرض تحديد النماذج التي سوف تستخدم في التحليل، وسيتم استخدام اختبار فليبس براون (Phillips Perron-test) الذي يعد من أكثر الاختبارات دقة في حالة العينات الصغير (عمار حمد خلف، ٢٠١٥، ٨٦)، ويشير الجدول (2) الى نتائج اختبار (Phillips Perron-test) إذ يتبين ان المتغير التابع (y) ساكن عند المستوى I(0)، أما المتغير المستقل (x) فإنه حقق حالة السكون عند الفرق الأول I(١)، وعلى أساس تلك النتائج يجب استخدام نموذج ARDL في تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة لأنه يقبل المتغيرات عند درجات سكون مختلفة بشرط عدم سكونها عند الفرق الثاني (بتال وآخرون، ٢٠١٩، ٩٠).

جدول 2: نتائج اختبار فيلبس- بيرون (pp) لجذر الوحدة

المتغير	بالمستوى I (١)			بالفرق الأول I (1)		
	حد ثابت	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت و اتجاه عام	حد ثابت	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثبات واتجاه عام
	P-value	P- value	P- value	P- value	P- value	P- value
y(معدلات البطالة)	*0.0008	0.1199	*0.0450			
(سبة القروض المصرفية الى الناتج المحلي الإجمالي) x	0.7219	0.8939	0.8791	*0.0000	*0.0000	*0.0000

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد الى بيانات الملحق (١) وبالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.
* معنوية عند مستوى 5%.
ملاحظة: تم استخدام القيمة الاحتمالية (p-value) إذ يعد أسلوب احصائي متقدم يحل محل مقارنة t المحتسبة للمعالم مع قيمة t الحرجة، فاذا كانت قيمة (p-value) أكبر من 5% فان المعلمة غير معنوية، اما إذا كانت قيمة (p-value) اقل من 5% فان المعلمة معنوية.

٤. التكامل المشترك (F-bound test):

يعد اختبار التكامل المشترك من الاختبارات الاساسية ضمن نموذج ARDL الذي يجب تحقق التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة لغرض الاستمرار في التحليل، وفي حالة عدم تحقق حالة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة فإنه من الأفضل عدم الاستمرار في التحليل، لأنه ستظهر النتائج زائفة أي غير صحيحة، ويتم التحقق من التكامل المشترك بواسطة اختبار F الحدود (F-bounds) الذي تتضح نتائجه في الجدول (3)، وتم استخدام التكامل المشترك F الحدود (F-bounds) لأنه يقبل المتغيرات من درجات سكون مختلفة.

جدول 3: اختبار F الحدود F-bounds للتكامل المشترك للنموذج المقدر

قيمة F المحتسبة	F-statistic = 4.888825	
القيم الحرجة	الحد الادنى I(0)	الحد الاعلى I(1)
%10	3.02	3.51
%5	3.62	4.16
%2.5	4.18	4.79
%1	4.94	5.58

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد إلى بيانات الملحق (١) وبالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.
ملاحظة: هذه التقديرات استناداً الى أنموذج ARDL المقدر على أساس معيار Akaike info criterion (AIC) (١،0).

يشير الجدول (3) الى نتائج اختبار التكامل المشترك للنموذج، إذ يتبين ان قيمة (F-statistic) المحتسبة بلغت (4.888825) وتعد أكبر من الحد الأعلى (٤.١٦) وأكبر من الحد الأدنى (٣.٦٢) عند مستوى معنوية (5%) مما يستدعي ذلك الى رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الانموذج وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود التكامل المشترك بين متغيرات الانموذج.

٥. تقدير النموذج القياسي:

يشير الجدول (4) الى عدم وجود علاقة ما بين القروض المصرفية ومعدلات البطالة في العراق وهذه النتيجة منطقية في الاقتصاد العراقي كون ان اغلب القروض المصرفية تذهب بجانب استهلاكي وليس استثماري وخاصة قروض مؤسسات التنمية الزراعية والصناعية تمنح قروض من أجل نشاط انتاجي معين ولكنها تنتهي بإنفاق استهلاكي وان اغلب السلع الاستهلاكية مستوردة من خارج الاقتصاد العراقي، وبالتالي ينعدم اثرها على تنمية المشاريع ومن ثم تشغيل الايدي العاملة.

أما قيمة معامل تصحيح الخطأ ECT فأنها تشير الى ان الانموذج في الاجل القصير يتجه نحو تحقيق التوازن في الاجل الطويل ويستدل ذلك من ان قيمتها المقدرة (coefficient) سالبة (-٠.١٨٥٠٦٣) وقيمة (P-value) الخاصة بها معنوية (٠.٠٠٠٢)، إذ يعد ذلك شرط ضروري لتحقيق النموذج التوازن في الاجل الطويل بسرعة (٠.١٨) في السنة الواحدة.

جدول 4: تقدير النموذج القياسي ومعامل تصحيح الخطأ

معامل تصحيح الخطأ		
المتغيرات	Coefficient	P- value
ECT*	-0.185063	0.0002
تقدير النموذج القياسي		
المتغيرات	Coefficient	P- value
X	-0.120237	0.4486
C	14.17452	0.0000

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد الى بيانات الملحق (١) وبالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.
* تمثل حد تصحيح الخطأ Error Correction Term.

٦. التأكد من عدم وجود المشاكل قياسية:

من خلال الجدول (5) الذي يظهر نتائج اختبار الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التابين بين نسبة القروض المصرفية الى الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة، إذ يتبين ان النموذج خالي من المشاكل القياسية، ويمكن ملاحظة ذلك ان قيمة Prob. F لكلا الاختبارين اكبر من مستوى (٥%) وبذلك نقبل فرضية العدم التي تنص عدم وجود المشاكل أعلاه ونرفض الفرضية البديلة والتي تنص وجود المشاكل أعلاه في الانموذج المقدر.

جدول 5: نتائج اختبار الارتباط الذاتي وعدم ثبات تجانس التباين للعلاقة ما بين نسبة القروض المصرفية الى الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة

Breusch-Godfrey serial correlation LM test:			
F-statistic	0.440994	(2,62) Prob. F	0.6454
Obs*R-squared	0.939748	Prob. Chi- Square (2)	0.6251
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.107478	(1, 64) Prob. F	0.7441
Obs*R-squared	0.110651	Prob. Chi- Square (1)	0.7394

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد الى بيانات الملحق (١) وبالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12.

الاستنتاجات:

١. توصل البحث في الجانب القياسي الى عدم وجود علاقة ما بين القروض المصرفية ومعدلات البطالة في العراق وهذه النتيجة منطقية في الاقتصاد العراقي كون ان اغلب القروض المصرفية تذهب بجانب استهلاكي و ليس استثماري و خاصة قروض مؤسسات التنمية الزراعية و الصناعية تمنح قروض من اجل نشاط انتاجي معين و لكنها تنتهي بأنفاق استهلاكي و ان اغلب السلع الاستهلاكية مستوردة من خارج الاقتصاد العراقي و بالتالي ينعدم اثرها على تنمية المشاريع و من ثم تشغيل الايدي العاملة.

٢. وعلى ضوء أعلاه فإن البحث جاء بنتائج مختلفة للفرضية التي انطلق منها بأن للجهاز المصرفي ومن خلال القروض المصرفية له دور إيجابي في التأثير على معدلات البطالة، وهذه الفرضية تناسب دول تمتلك قاعدة إنتاجية بحيث عندما تمنح قروض للقطاع الخاص لتمويل عملياته الاستثمارية فإنها تستخدم في توسيع أو تمويل عملياته الإنتاجية وبالتالي تشغيل الايدي العاملة.

٣. من خلال الجدول (١) يظهر ان معدلات البطالة في العراق في تزايد مستمر، إذ بلغت عام ٢٠٢٠ (١٣.٧٧) وهذه مشكلة تستدعي الوقوف على أبرز أسبابها والعمل على معالجاتها كونها تولد ردود فعل تهدد السياسات الاقتصادية القائمة.

التوصيات:

١. يتم تشكيل لجان لمراقبة منح القروض المصرفية ومتابعة استخداماتها وأيضاً تحقيق الأهداف التي منحت من اجلها القروض، فاغلب القروض المصرفية وخصوصاً قروض التنمية الزراعية والصناعية تستهدف نشاطات استثمارية ولكنها بالنهاية تذهب باتجاه استهلاكي وهذا ينعكس سلباً على الجانب الاستثماري.

٢. العمل على تخفيف من معدلات البطالة من خلال تفعيل دور القروض في تنمية المشاريع كما ورد بالنقطة أعلاه مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وبالتالي تشغيل الأيدي العاملة.

References:

1. Abdjman, Michael, Macroeconomic Theory and Policy, translated by Muhammad Ibrahim Mansour, Al-Marikh Publishing House, Riyadh, Saudi Arabia, 1999.
2. Abu Naila, Azhar Hassan Ali, Measuring the relationship between banking development and poverty in Iraq for the period (1980-2010), unpublished doctoral thesis, College of Administration and Economics, University of Baghdad, 2014.
3. Battal, Ahmed Hussein, Al-Jumaili Sami Hamid and Al-Jumaili Firas Khamis Abd, The Impact of Financial Liberation on Human Capital in Iraq, An Econometric Study for the Period (2005-2016), Anbar University Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 11, Issue 27, 2019.
4. Central Bank of Iraq, statistical website.
5. Republic of Iraq, Ministry of Planning, Central Statistical Organization, Employment Surveys (2003-2008) separate pages and Monitoring and Evaluation of Living Conditions Survey 2018.

6. Hamdan, Ahmed Abdel-Zahra, The effectiveness of financial and economic analysis in banking activity, with special reference to Iraq for the period 1995-2006, unpublished master's thesis, College of Administration and Economics, Al-Mustansiriya, 2009.
7. Khalil, Abdel Qader, Principles of Monetary and Banking Economics, second edition, University Press Office for Publishing, Algeria, 2011.
8. Shehab, Mohamed Abdel Hamid, Macroeconomic Analysis, The Arab Library, 2020.
9. Amer, Tariq Abdel-Raouf, The causes and dimensions of the phenomenon of unemployment and its negative repercussions on the individual, the family and society, and the role of the state in confronting it, second edition, Dar Al-Yazuri Publishing House, Amman, 2015.
10. Al-Obeidi, Sima Mohsen Allawi, The role of commercial banks in activating the financial system in Iraq for the period 1992-2007, unpublished master's thesis, College of Administration and Economics, University of Baghdad, 2010.
11. Muhammad, Salam Hashim and Jawad, Haider Thajeel, the margin of the bank interest rate and its impact on bank deposits and cash credit (loans and advances) Iraq and Japan as a model for the period (2004-2016), published research, Al-Muthanna Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume (10), Issue (4), 2020, DOI:10.18081/MJAES/2021-10/203 -221.
12. Nafeh, Omar Ihab, The banking system and its role in achieving economic growth, first edition, 2020, Dar Amjad for publishing and distribution, Jordan.
13. Al-Hashemi, Muhammad Al-Taher, Islamic banks and traditional banks and their role in achieving economic and social development, first edition, General Administration of Libraries, Publications and Publishing, Libya, Misurata.

ملحق ١: بيانات ربع سنوية عن المؤشرات ادناه و تم تحويلها من سنوية الى ربع سنوية بالاعتماد على برنامج Eviews12 بالاعتماد على الجدول (١)

السنة		نسبة القروض المصرفية الى الناتج المحلي الإجمالي	معدلات البطالة
2004	Q1	0.609028823	26.8
	Q2	0.609028823	26.8
	Q3	0.609028823	26.8
	Q4	0.609028823	26.8
٢٠٠٥	Q1	0.91769592	17.9
	Q2	0.91769592	17.9
	Q3	0.91769592	17.9
	Q4	0.91769592	17.9
200٦	Q1	1.719549332	17.5
	Q2	1.719549332	17.5
	Q3	1.719549332	17.5
	Q4	1.719549332	17.5
٢٠٠٧	Q1	2.142044399	11.7
	Q2	2.142044399	11.7
	Q3	2.142044399	11.7
	Q4	2.142044399	11.7
200٨	Q1	3.298031891	15.3
	Q2	3.298031891	15.3
	Q3	3.298031891	15.3
	Q4	3.298031891	15.3
200٩	Q1	3.725857008	14
	Q2	3.725857008	14
	Q3	3.725857008	14
	Q4	3.725857008	14
٢٠١٠	Q1	6.426499308	
	Q2	6.426499308	12
	Q3	6.426499308	12
	Q4	6.426499308	12
٢٠١١	Q1	14.61831414	11
	Q2	14.61831414	11
	Q3	14.61831414	11
	Q4	14.61831414	11
٢٠١٢	Q1	17.29698611	11.9
	Q2	17.29698611	11.9

معدلات البطالة	نسبة القروض المصرفية الى الناتج المحلي الإجمالي		السنة
11.9	17.29698611	Q3	
11.9	17.29698611	Q4	
12.1	18.43368406	Q1	
12.1	18.43368406	Q2	٢٠١٣
12.1	18.43368406	Q3	
12.1	18.43368406	Q4	
10.6	18.40045438	Q1	
10.6	18.40045438	Q2	٢٠١٤
10.6	18.40045438	Q3	
10.6	18.40045438	Q4	
13.18	17.54771903	Q1	
13.18	17.54771903	Q2	٢٠١٥
13.18	17.54771903	Q3	
13.18	17.54771903	Q4	
10.8	14.89467177	Q1	
10.8	14.89467177	Q2	٢٠١٦
10.8	14.89467177	Q3	
10.8	14.89467177	Q4	
10.9	14.39598808	Q1	
10.9	14.39598808	Q2	٢٠١٧
10.9	14.39598808	Q3	
10.9	14.39598808	Q4	
13.8	13.88494426	Q1	
13.8	13.88494426	Q2	٢٠١٨
13.8	13.88494426	Q3	
13.8	13.88494426	Q4	
13.65	13.51570125	Q1	
13.65	13.51570125	Q2	201٩
13.65	13.51570125	Q3	
13.65	13.51570125	Q4	
13.77	17.7027591	Q1	
13.77	17.7027591	Q2	٢٠٢٠
13.77	17.7027591	Q3	
13.77	17.7027591	Q4	